العدد 3498 - السنة الثانية عشرة
الأحد 21 صفر 1441 - الموافق 20 أكتوبر 2019
Sunday 20 October 2019 - No.3498 - 12 th Year

للتوصل إلى اتفاق شامل ونهائي لهذه الأزمة

الكويت : مستعدون لاستضافة المفاوضات اليمنية بالتعاون مع الأمم المتحدة

نيويورك - "كونا": جددت الكويت استعدادها لاستضافة المفاوضات بين الاطراف اليمنية بالتعاون مع الأمم المتحدة للتوصل الى اتفاق شامل ونهائي لهذه الأزمة اليمنية.

جاء ذلك في كلمة الكويت في جلسة مجلس الأمن حول اليمن والتي القاها مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي اليوم الخميس.

وقال العتيبي ان الحل لهذه الازمة يأتي وفقا للمرجعيات الثلاثة المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار 2216.

واضاف "حملت إحاطة مبعوث الامم المتحدة لليمن مؤشرات حول وجود أجواء إيجابية للدفع قدما في مسار عملية السلام اليمنية إضافة لحدوث تقدم محدود الأثر حيال تنفيذ إتفاق ستوكهولم رغم مرور حوالي 10 أشهر على دخوله حيز النفاذ والذي كان الجمود هو المسيد على معظم تلك الفترة الزمنية".

وذكر العتيبي ان الشان اليمني حظي خلال الأسبوع الرفيع المستوى للدورة ال74 للجمعية العامة للأمم المتحدة باهتمام واضح من المجتمع الدولي دفع خلالها بضرورة إعلاء دور الحل السياسي كإطار أوحد للأزمة اليمنية.

وتابع قائلا "لعل أبرز تلك التفاعلات الدولية جاءت من خلال الاجتماع الوزاري حول اليمن والذي شاركت الكويت برئاسة أعماله الى جانب المملكة المتحدة والسويد والذي خرج بإعلان ارتكز في جملة مضامينه المتعددة على وصف اتفاق ستوكهولم بحجر الزاوية في عملية السلام اليمنية وتنفيذ اتفاق الحديدة".

واوضح العتيبي ان ذلك يأتي من خلال مشاركة الأطراف اليمنية بشكل بناء مع مقترحات الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الأمنية والتي ستسمح بإعادة انتشار القوات وتحقيق آلية الرصد الثلاثية وكذلك الى أهمية تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين.

واكد اهمية إدانة الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثي على المنشآت المدنية والمدنين في المملكة العربية السعودية الشقيقة وضرورة وقفها دون شروط مسبقة.

وحث العتيبي الأطراف اليمنية على المشاركة في الحوار الذي ترعاه المملكة العربية السعودية للحفاظ على السلامة الإقليمية لليمن إضافة الى دعم خطة المبعوث الخاص لعقد مشاورات غير رسمية مع الأطراف اليمنية استعدادا لاستئناف المفاوضات.

واعرب عن ارتياحه لعودة الوكالات الإنسانية لأنشطتها في العديد من المناطق اليمنية نتيجة لتزايد نسبة التمويل لخطة الإستجابة الإنسانية لعام 2019.

ولفت الى ان تعهدات الكويت في مسار دعم أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن منذ بدء الأزمة اليمنية من خلال إستمرارها في دفع الرواتب للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين إضافة للجهود المتواصلة للجنة الاقتصادية التابعة لها عبر التسهيلات الممنوحة لضمان تدفق شحنات الوقود إلى البلاد.

واعرب عن امله في أن يتم التعاطي بشكل بناء مع مبادرة الحكومة اليمنية المعلنة بتاريخ 11 أكتوبر الجاري والخاصة بتعجيل إدخال شحنات المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة.

وقال العتيبي في ختام كلمته "وإذ نؤكد على موقفنا الثابت بأنه لا حل عسكري لهذه الأزمة ونجدد دعوتنا للأطراف اليمنية إلى التنفيذ الكامل لإتفاق ستوكهولم بعناصره الثلاثة وبما يؤدي إلى دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام نحو التوصل إلى حل سياسي".

من جانب آخر جددت الكويت استعدادها للتعاون المستمر والمثمر مع جميع الشركاء الانمائيين لتحريك عجلة التنمية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 ومساعدة الدول التي تواجه أوضاعا خاصة على تعبئة مواردها وبناء قدراتها الوطنية.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي القاها الباحثة السياسية بوفدها الدائم لدى الأمم المتحدة ضحى الريش امس الأول أمام اللجنة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة خلال مناقشة بند «تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة».

ودعت الريش الى تجنب مثل هذه التحديات خاصة بعد ان تم العمل بنظام ميزانية السنة الواحدة للمرة الأولى منذ ما يقارب الأربعة عقود.

وشجعت الأمانة العامة على النظر في إيجاد حلول تمويلية للمنظمة بما لا يتنافى مع المادة ال17 من الميثاق لتجنب الوقوع في مثل هذه الازمة في المستقبل.

ونوهت بالدور المحوري والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة اليوم في مواجهة عالم يعج بالتحديات التي تهدد الامن والسلم الدوليين على كافة المستويات وما لهذه التهديدات من انعكاسات سلبية على الجنس البشري ككل.

وشددت في هذا السياق على اهمية الاستقرار المالي للمنظمة وتمكينها من التنفيذ الكامل لجميع ولاياتها وانشطتها في مناطق العالم المختلفة.

واشارت الى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي ينذر فيها بتفاقم ازمة السيولة المالية الى درجة قد يترتب عليها المس برواتب العاملين في المنظمة وهو امر مرفوض تماما على حد سواء من الكويت او من كافة الدول الأعضاء في المنظمة.

وثمنت الريش جهود الأمين العام الحثيثة في إطار العمل على تحسين الحالة المالية للمنظمة مؤيدة ما ورد في كلمات المسؤولين التي تفيد بان الصحة المالية للمنظمة تتوقف على مدى وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتهم المالية كاملة في مواعيدها المقررة.

وذكرت انه من غير المقبول مطالبة المنظمة بالقيام بكافة ولاياتها في مجالات السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحفظ حقوق الإنسان بفعالية وكفاءة وشفافية مع تعزيز المساءلة والأدوات الرقابية فيها بينما يفشل المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته المالية اتجاهها.

واكدت الريش اهمية الاستقرار المالي لمنظمة الأمم المتحدة معربة عن القلق من أن ثمر المنظمة مرة أخرى بأزمة مالية تنعكس بشكل سلبي على أدائها وتتسبب في إضعاف مهامها وزعزعة استقرارها.

ودعت الدول الأعضاء الى سداد كافة التزاماتهم المالية تجاه المنظمة في الوقت المحدد ودون أي شروط مسبقة حتى يتسنى لها اداء مهامها على أكمل وجه.

واكدت الريش حرص الكويت على دفع كامل التزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة وسعيها الى سداد المساهمات بأسرع وقت ممكن حيث تعتبر من الدول السباقة في هذا الشان.

واشارت الى ان الكويت حظيت على مدى السنوات السابقة بإدراجها على لائحة الشرف مع الدول الأعضاء التي قامت بسداد كافة مساهماتها في الوقت المحدد ودون أية شروط مسبقة.

في تلك البلدان وفق اولوياتها من خلال السعي نحو معالجة التحديات الانمائية المتبقية لضمان بلوغها للتنمية المستدامة بحلول عام 2030.

واشار الى انه في ظل تحسن الظروف المتفاوتة لعدد من الدول التي تواجه أوضاعا خاصة خلال الأربع السنوات الماضية منذ اعتماد جدول اعمال التنمية المستدامة عام 2015 إلا أن هذا التحسن مازال دون النسب الانمائية المستهدفة.

وذكر المزين ان التوجهات الانمائية غير واعدة لـ11 عاما المتبقية حيث لا تزال هنالك دول تواجه ظروفا خارجة عن إرادتها فضلا عن عدم التزام الدول المتقدمة بتقديم النسبة المتفق عليها لصالح الدول النامية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولفت الى ان مسالة تعبئة التمويل الإضافي تعتبر بالغة الأهمية فضلا عن توفير ونقل التكنولوجيات المناسبة لبناء القدرات.

وبين المزين ان الدول التي تواجه أوضاعا خاصة قطعت شوطا كبيرا في خلق الظروف والبيئة الانمائية المواتية إلا انه يتعين على الشركاء الانمائيين مواصلة الجهود الجماعية للحد من آثار التحديات واحتوائها بما يكفل التغلب على معوقات تلك الظروف.

ودعا الى خلق نوع من الاتساق فيما بين الخطط الانمائية والمناخية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الكوارث الطبيعية وذلك بمضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ.

كما دعا المزين الى زيادة الاستثمارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك ذات الصلة بالتأهب للكوارث وتحسين انظمة الإنذار المبكر اذ تعتبر تلك التحديات المناخية من أبرز عوائق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 للدول التي تواجه أوضاعا خاصة.

وتابع "انطلاقا من ايماننا الكامل بأهمية تفعيل مبدأ التكاتف الدولي فقد أولت الكويت اهتماما كبيرا بمساعدة الدول النامية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن ذلك الإهتمام تجسد في المحافظة طواعية على النسبة المتفق عليها دوليا للتمويل التنمية بل ومضاعفتها على الرغم من ان بلادي من احدى تلك الدول النامية.

ولفت المزين إلى انه قد كان للدول التي تواجه اوضاعا خاصة نصيب كبير من جهود الكويت التنموية عبر مؤسساتها الإنمائية المختلفة حيث تعاونت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية مع عدد 107 دول من البلدان النامية.واضاف ان هذا التعاون الى من خلال تقديم المساعدات الفنية والقروض الميسرة وذلك انطلاقا من قناعات الكويت بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية وتحقيق الأهداف التنموية سيعزز آفاق الشراكة والتعاون والتكافل بين البلدان.

منصور العتيبي يلقي كلمة الكويت في الأمم المتحدة

العتيبي: الحل يأتي وفقا للمرجعيات الثلاثه وهي المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن

إدانة الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثي على المنشآت المدنية والمدنيين في المملكة العربية السعودية الشقيقة

يجب على الأطراف اليمنية المشاركة في الحوار الذي ترعاه الرياض للحفاظ على السلامة الإقليمية لليمن

.. وتؤكد مواصلة الإيفاء بكل التزاماتها المالية للأمم المتحدة

نيويورك - «كونا»:أكدت الكويت مواصلة جهودها للايفاء بكل التزاماتها المالية تجاه الامم المتحدة مشددة على استعدادها لإعادة النظر في مقترحات بشان مواجهة الازمة المالية للمنظمة الدولية.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي القتها الباحثة السياسية بوفدها الدائم لدى الأمم المتحدة ضحى الريش امس الأول أمام اللجنة الخامسة للجمعية العامة للامم المتحدة خلال مناقشة بند «تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة».

ودعت الريش الى تجنب مثل هذه التحديات خاصة بعد ان تم العمل بنظام ميزانية السنة الواحدة للمرة الأولى منذ ما يقارب الأربعة عقود.

وشجعت الأمانة العامة على النظر في إيجاد حلول تمويلية للمنظمة بما لا يتنافى مع المادة ال17 من الميثاق لتجنب الوقوع في مثل هذه الازمة في المستقبل.

ونوهت بالدور المحوري والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة اليوم في مواجهة عالم يعج بالتحديات التي تهدد الامن والسلم الدوليين على كافة المستويات وما لهذه التهديدات من انعكاسات سلبية على الجنس البشري ككل.

وشددت في هذا السياق على اهمية الاستقرار المالي للمنظمة وتمكينها من التنفيذ الكامل لجميع ولاياتها وانشطتها في مناطق العالم المختلفة.

واشارت الى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي ينذر فيها بتفاقم ازمة السيولة المالية الى درجة قد يترتب عليها المس برواتب العاملين في المنظمة وهو امر مرفوض تماما على حد سواء من الكويت او من كافة الدول الأعضاء في المنظمة.

وثمنت الريش جهود الأمين العام الحثيثة في إطار العمل على تحسين الحالة المالية للمنظمة مؤيدة ما ورد في كلمات المسؤولين التي تفيد بان الصحة المالية للمنظمة تتوقف على مدى وفاء الدول الاعضاء بالتزاماتهم المالية كاملة في مواعيدها المقررة.

وذكرت انه من غير المقبول مطالبة المنظمة بالقيام بكافة ولاياتها في مجالات السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحفظ حقوق الإنسان بفعالية وكفاءة وشفافية مع تعزيز المساءلة والأدوات الرقابية فيها بينما يفشل المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته المالية اتجاهها.

واكدت الريش اهمية الاستقرار المالي لمنظمة الأمم المتحدة معربة عن القلق من أن تمر المنظمة مرة أخرى بأزمة مالية تنعكس بشكل سلبي على أدائها وتتسبب في إضعاف مهامها وزعزعة استقرارها.

ودعت الدول الأعضاء الى سداد كافة التزاماتهم المالية تجاه المنظمة في الوقت المحدد ودون أي شروط مسبقة حتى يتسنى لها اداء مهامها على أكمل وجه.

واكدت الريش حرص الكويت على دفع كامل التزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة وسعيها الى سداد المساهمات بأسرع وقت ممكن حيث تعتبر من الدول السباقة في هذا الشان.

واشارت الى ان الكويت حظيت على مدى السنوات السابقة بإدراجها على لائحة الشرف مع الدول الأعضاء التي قامت بسداد كافة مساهماتها في الوقت المحدد ودون أية شروط مسبقة.

ضحى الريش

انطلاقا من اهتمامها بكفاءة الاستثمار فيه وبمدى انعكاس ذلك على التنافسية

البنك الدولي:الكويت من أولى الدول التي تبنت مؤشر «رأس المال البشري» في رؤية «2035»

واشنطن - "كونا": قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي امس ان الكويت من اوليات الدول التي تبنت مؤشر "رأس المال البشري" انطلاقا من اهتمامها بكفاءة الاستثمار فيه وبمدى انعكاس ذلك على التنافسية العالمية.جاء ذلك في تصريح خاص لـ "كونا" على هامش استضافة البنك الدولي وبالتعاون مع المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي عرضا حول رؤية "كويت جديدة 2035".

واضاف مهدي انه تمت مناقشة مؤشر "المراة وانشطة الاعمال" فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وكذلك المشروع الذي وقعته الكويت مع البنك الدولي بشأن سوق العمل ووضع استراتيجية جديدة للوظائف الوطنية.

وشدد على اهمية التنسيق بين دورة برنامج البنك الدولي في الكويت للفترة من عام 2020 - 2024 ورؤية "كويت جديدة 2035" وكذلك مع الخطة الانمائية الثالثة 2020 - 2025.

واردف بالقول "اتفقنا على اهمية تنسيق جميع انشطة البنك الدولي مع الخطة الوطنية والتي تعد خطوة حاسمة ومهمة للغاية".

وانبثقت خطة التنمية الوطنية عن تصور سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لرؤية الكويت بحلول عام 2035 ويجري العمل في الوقت الحاضر على حشد الجهود كافة لانجاز اهداف الخطة عبر سبع ركائز اساسية تستهدف تحول الكويت الى مركز اقليمي رائد مالي وتجاري وثقافي ومؤسسي وذلك بحلول عام 2035.وقدم مهدي اثناء العرض شرحا لتلك الركائز الاساسية وهي رأس مال بشري ابداعي وبنية تحتية متطورة ومكانة دولية متميزة وادارة حكومية فاعلة ورعاية صحية عالية الجودة واقتصاد متنوع مستدام وبيئة معيشية مستدامة.

واوضح ان كل ركيزة تتضمن عددا من المشاريع والبرامج الاستراتيجية والتي صممت ليكون لها اكبر الاثر في تحقيق الرؤية.

واعرب سفير الكويت في الولايات المتحدة الشيخ سالم الصباح اثناء الاجتماعات مع البنك الدولي عن الثقة في امكانية تحقيق (رؤية كويت 2035) نجاحا كبيرا وذلك عبر ثلاثة محاور اساسية هي "التزام القيادة الكويتية والرؤية الواضحة والقدرات البشرية المتوافرة".

اجتماع مشترك بين المسؤولين في الكويت والبنك الدولي

دعت الراغبين بالسفر لبيروت إلى التريث

سفارتنا في لبنان تؤمن عودة المواطنين إلى الكويت

بيروت - «كونا»:أكدت سفارة الكويت لدى لبنان أمس تأمين نقل الكويتيين جوا من لبنان حرصا على سلامتهم.

وقال عميد السلك الدبلوماسي العربي سفير الكويت لدى لبنان عبد العال القناعي لـ«كونا» انه تلقى منذ اندلاع التظاهرات في لبنان توجيهات مباشرة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ومن نائب وزير الخارجية خالد الجارالله تتضمن حرص القيادة الكويتية على بذل كل جهد لتأمين سلامة الكويتيين الموجودين في لبنان والعمل على نقلهم الى الكويت بأسرع وقت ممكن.

وأضاف انه تم على الفور تشكيل خلية أزمة تعمل على مدار 24 ساعة في مبنى السفارة وفي مطار رفيق الحريري الدولي اذ قامت بالتواصل مع المواطنين الكويتيين والتنسيق معهم ومع القيادة في الكويت لتأمين طائرات لنقلهم الى الكويت.

ولفت الى حرص السفارة على تأمين أنسب الاوقات وأكثر الطرق أمنا لنقل المواطنين الى المطار بأمن وسلام نظرا الى اقفال الطرق من قبل المتظاهرين وخطورتها ما تطلب التنسيق الامني مع السلطات اللبنانية.

وقال انه «بعد ان تم تحديد نقطة الالتقاء في السفارة قمنا بنقلهم الى المطار بمرافقة عسكرية وامنية لبنانية».

واضاف انه تم نقل المواطنين عبر طائرات إضافية قامت الخطوط الجوية الكويتية بتسييرها الى لبنان.

وتوجه القناعي بالشكر للقيادة والسلطات اللبنانية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية لتسهيل كل ما يلزم من إجراءات لتأمين عودة الكويتيين.

ووكانت سفارة دولة الكويت لدى لبنان دعت المواطنين العازمين على القدوم الى لبنان للتريث نظرا لما تشهده الساحة اللبنانية من مظاهرات واضطرابات مطالبة الموجودين هناك بالحذر والابتعاد عن مناطق التجمهر.

وقالت السفارة في بيان صحافي أمس «على المواطنين الموجودين في الأراضي اللبنانية اتخاذ أقصى درجات الحيطة والحذر والابتعاد عن مناطق المظاهرات» داعية اياهم الى أهمية اتباع الارشادات الأمنية والتواصل مع السفاره في حال طلب المساعدة على رقم الطوارئ «00961711714411».

وعبرت عن املها ان ينعم لبنان الشقيق بالأمن والاستقرار.